الفصل السابع

الفصل السابع

فى السياسة الإسلامية

هاتان الكلمتان – [الإسلام – والسياسة] – تحملان علامات استفهام عن علاقة "الإسلام" بـ "السياسة".

وهذا الاستفهام والتساؤل شائع فى الفكر الحديث والمعاصر، بل ومنذ ما قبل العصر الحديث..

لكن تحديد حقيقة علاقة الإسلام بالسياسة، يقتضى – أولا – التعريف بمصطلحات هذا العنوان.

* **فالإسلام:** هو الطاعة الواعية – أى المؤسسة على المعرفة – من الإنسان المخلوق للإله الخالق الواحد، وذلك بعبادته – سبحانه – على النحو الذى أوحى به فى شريعته السماوية إلى رسوله محمد بن عبد الله – عليه وعلى سائر الأنبياء والرسل الصلاة والسلام –.

فهو إيمان وتصديق قلبى، يبلغ درجة اليقين، بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر، وطاعة لله تفصح عن هذا الإيمان، وتضعه فى الممارسة والتطبيق..

* **أما السياسة:** فهى التدابير المدنية التى يدبر بها الإنسان حياته الدنيوية، سواء أكانت سياسة فردية، يدبر بها الفرد عالمه الخاص.. أم سياسة منزلية، تدبر بها الأسرة حياتها الأسرية.. أم سياسة اجتماعية، تدبر الأمة والدولة شئون العمران الاجتماعى – فى الاقتصاد والاجتماع والتعليم والحكم والإدارة.. إلخ–.. أم كانت سياسة دولية، تدبر بها الدول والأمم والحضارات – بالقانون الدولى والمنظمات الدولية والإقليمية – العلاقات الدولية، التى تحافظ على سلام العالم، وأمنه، ورخائه، وصحة بيئته، وفض المنازعات التى تنشب بين الدول والحكومات.

****

وإذا كان العنوان – [الإسلام والسياسة] – يحمل التساؤل والاستفهام عن علاقة "الدين" – الذى هو وحى إلهى، وتنزيل سماوى وتشريع ربانى – وبين "السياسة" التى هى تدابير مدنية بشرية – فإن الإجابة على هذا التساؤل تتميز فى الإسلام عنها فى أى أساق فكرية وفلسفات إنسانية وشرائع دينية غير دين الإسلام.

* **ففى الفلسفة اليونانية – مثلاً-**: وخاصة فى تصور "أرسطو" [٣٨٤ ق.م – ٣٢٢ ق.م] لعلاقة الذات الإلهية بالعالم، كان الله – فى ذلك التصور – مجرد خالق لهذا العالم وقف نطاق عمله عند الخلق فقط.. فهو قد خلق العالم، وأودع فيه الأسباب الذاتية التى تدبره وتسوسه، دونما حاجة إلى شرعية سماوية أو دين إلهي، أو قوة فوقية ما ورائية – من فوق الطبيعة ومن ورائها –.. فالعالم مكتف بذاته، والاجتماع البشرى مكتف بذاته... ومثل الذات الإلهية، فى علاقتها بتدبير وسياسة العمران الإنساني، كمثل صانع الساعة، صنعها وأودع فيها أسباب تدبير وسياستها. فلا مدخل للدين السماوى فى السياسة الأرضية، بهذا التصور الأرسطى.

* **وفى الوثنية الجاهلية:** – عند العرب.. قل الإسلام– كان التصور لعلاقة الخالق بالمخلوقات قريبا من هذا التصور الأرسطى..

فالوثنيون كانوا يؤمنون بالله خالقًا للكون والعالم.. لكنهم كانوا يقفون بنطاق فعله عند حدود الخلق، وذلك عندما جعلوا تدبير حياتهم الدنيا وسياستها للأصنام – التى جعلوها شركاء لله فى السياسة التدبير – فلله الخلق.. وللأصنام السياسة والتدبير!..

والقرآن الكريم ينصفهم عندما يتحدث عن إيمانهم بالله خالقاً: ﴿ **ولَئِن سأَلْتَهم من خَلَقَ السموات والأَرض وسخَّر الشَّمس والْقَمر لَيقُولُن اللَّه** ﴾ [1]..

لكنه يعيب عليهم شركهم بالله، عندما جعلوا سياسة الدنيا وتدبير الاجتماع الإنسانى للأصنام والأوثان – التى كانوا يلجئون إليها ويستبشرونها فى تدبير: السفر والإقامة.. والحرب والسلم. والبيع والشراء.. والمحالفة والمنابذة.. والزواج والطلاق.. والحب والكره.. إلخ.. **قُلْ أَفَرأَيتُم ما تَدعون من دونِ اللَّه إِن أَرادنى اللَّه بِضر هلْ هن كَاشفَاتُ ضره أَو أَرادنى بِرحمةٍ هلْ هن ممسكَاتُ رحمته قُلْ حسبِى اللَّه علَيه يتَوكَّل الْمتَوكِّلُون؟**﴾ [2]. ﴿**وجعلُوا لِلَّه مما ذَرأَ من الْحرثِ والأَنْعامِ نَصيباً فَقَالُوا هذَا لِلَّه بِزعمهِم وهذَا لِشُركَائنَا فَما كَان لِشُركَائهِم فَلا يصِلُ إِلَى اللَّه وما كَان لِلَّه فَهو يصِلُ إِلَى شُركَائهِم ساء ما يحكُمون**﴾ [3].

فالوثنيون قد عزلوا السماء عن الأرض، عندما آمنوا بالله خالقًا للكون والعالم، ثم وقفوا بفعله عند الخلق، جاعلين تدبير الحياة الدنيا للأصنام والأوثان.

* **وفى النصرانية:** كان هناك شبه من هذا التصور، الذى يعزل التدبير الإلهى عن سياسة العمران الإنسانى، وخاصة فى الحكم والإدارة وسياسة الدول والمجتمعات.. صحيح أن

---

(1) سورة العنكبوت : الآية ٦١

(2) سورة العنكبوت: الآية ٦١.

(3) سورة الأنعام : الآية ١٣٦.

النصرانية – لأنها دين سماوى– قد تميزت عن الفلسفة الأرسطية، واختلفت عن التـ.صورات الوثنية، عندما جعلت الخالق للكون شارعا للقيم والأخلاق، وشارعا للعبادات.. لكنهـ.ا عنـ.دما فصلت بين "ما لقيصر" – أى الدولة وسياسة المجتمع – وبين "ماالله" – أى الدين – قد جعلـ.ت مرجعية السياسة فى الدول والمجتمع – إدارة واقتصادا واجتماعيا ونظما – للإنـ.سان وحـ.ده، فكان رضاها بأية سلطة وأية دولة وأية سياسة لونًا من ألوان العزل الجزئـ.ى للـ.سماء عـ.ن الأرض، وللدين عن تدبير العمران الإنسانى وسياسة المجتمعات – لقد وقفت بالقيم الدينية عند علاقة الفرد المخلوق بالله الخالق. وتركت ما لقيصر لقيصر، دون أن تجعل قيصر ومال الله!..

وهذا هو الذى جعل تدخل اللاهوت النصرانى والكنيـ.سة الكاثوليكيـ.ة فـ.ى "الـ.سلطة الزمنية" – بأوربا العصور الوسطى – شذوذا عن حقيقة الموقف النصرانى – لأن ذلك التدخل قد مثل تجاوزا من الكنيسة لرسالتها – التى هى روحية خالصة، والإطار عملها – الذى هـ.و مملكة السماء –، ولجماع مقاصدها – التى هى خلاص الروح –.. فتجاوزت ذلـ.ك، عنـ.دما اغتصبت السلطة الزمنية – سلطة قيصر – التى دعا الإنجيل إلى تحريرهـ.ا وفـ.صلها عـ.ن "ماالله".

***ولقد جاء التصور العلمانى:** إبان النهضة الأوربية الحديثة – رد فعل على تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية لرسالتها.. فردتها العلمانية إلى حدود "ماالله" – خلاص الـ.روح.. بـ.المعنى الفردى – وفصلت وعزلت عنه "ما لقيصر" – الدولة والسياسة وتدبر المجتمع وإدارة العمران – منطلقة فى ذلك الفصل من التصور الأرسطى لنطاق عمل الذات الإلهية – مجرد الخلـ.ق، دون التدبير السياسة للدولة والعمران – فأصبحت السياسة – فى التصورات العلمانية –: شأنا دنيويا خالصا، لا علاقة لها بالدين، وتدبيرا إنسانيا – بالعقل والتجربة وحدهما – غير محكوم بشريعة سماوية، لأن العالم – فى فلسفة الأنوار الوضعية، التى انطلقت منها العلمانية.. كمـ.ا هو فى التصور الأرسطى – مكتف بذاته، غير محتاج إلى شريعة سـ.ماوية تـ.دبر شـ.ئونه.. وكذلك الإنسان – ومن ثم الدولة والمجتمع – مكتفية بذاتها يتم تـ.دبيرها وسياسـ.تها بالعقـ.ل الإنسانى والتجربة الإنسانية، دونما حاجة إلى تدخل الدين فى هذه السياسة وذلـ.ك التـ.دبير... ولذلك، يعبر عن العلمانية أحياناً مصطلح " "الإنسانية " أى اكتفاء الإنسان – فى سياسة دنياه – بعقله وتجربته عن شريعة السماء..

فالعلمانية قد فكت الارتباط وفصمت العزى بين السماء والأرض، وحررت الـ.سياسة المدنية من القيم الدينية... ولذلك تعايشت كنائس المجتمعات العلمانية مع "السياسة المكيافيلية"، التى جعلت الغايات مبررة للوسائل، بصرف النظر عن حظ هذه الرسائل من أخلاقيات الـ.دين

ويمه ومثله.. كما جعلت "القوة" – وليس "العدل" – المقصد الذى تتغياه أية سياسة لأية دولة من الدول!..

* **أما فى الإسلام:** فإن العلاقة بينه – وهو دين إلهى – وبين السياسة– كتدبير للدولة والدنيا والاجتماع والعمران – هى علاقة متميزة عن كل هذه التصورات، التى رأيناها فى الإنسان الفكرية والفلسفية والدينية غير الإسلامية.

فهناك علاقة بين "الإسلام " وبين "السياسة"، لكنها علاقة وسط بين "الاتحاد والامتزاج والاندماج" وبين "الفصل والقطيعة والافتراق"..

فالتصور الإسلامى لنطاق عمل الذات الإلهية، لا يقف فقط عند حدود عمل الخلق، وإنما لله أيضا الرعاية والتدبير لكل عوالم المخلوقات، ومنها الاجتماع البشرى والعمران الإنساني.. وفى القرآن الكريم حديث عن هذا التصور الإسلامي: ﴿ **أَلا لَهُ الْخَلْقُ والأَمر تَبارك اللَّه رب الْعالَمين** ﴾ (١). فهو – سبحانه – له الأمر والتدبير مع الخلق.. وله – سبحانه – الهداية والتسديد والرعاية والإرشاد، مع الخلق أيضا: ﴿ **قَالَ فَمن ربكُما يا موسى (٤٩) قَالَ ربنَا الَّذى أَعطَى كُلَّ شَيءٍ خَلْقَه ثُم هدى** ﴾ (٢).

وللإنسان – فى التصور الإسلامى – حرية وإرادة وقدرة واستطاعة وسلطة وفعل فى سياسة حياته وتنظيم مجتمعه وتدبير عالمه ودنياه.. ولكنه حرية وإرادة وقدرة وسلطة الخليفة لله، المحكومة حريته بعقد وعهد الاستخلاف، الذى هو الشريعة الإلهية: ﴿ **إِنِّى جاعِلٌ فِى الأَرضِ خَلِيفَةً** ﴾ (٣).. ﴿ **وأَنْفِقُوا مما جعلَكُم مستَخْلَفين فيه** ﴾ (٤)..

فللشريعة الإلهية مدخل فى السياسة، لا يلغى حرية الإنسان وسلطانه وسلطاته فى تدبير المجتمع وسياسته، ولكنه يضبط هذه الحرية وهذا السلطان بحدود الحلال والحرام الديني، اللذين جاءت بهما قواعد ومبادئ وأحكام الشريعة، وروحها ومقاصدها وفلسفتها فى التشريع.

فلا الشريعة تلغى سلطة الإنسان وحريته فى السياسة والتدبير للعمران الدنيوى.. ولا هذه السلطة الإنسانية والحرية البشرية فى سياسة الدولة والمجتمع متحررة تماما من إطار الشريعة الإلهية وحدود الله وأحكام الدين... فالإنسان – لأنه خليفة لله – هو سيد هذا الكون، محكومة سيادته وسلطاته بشرعية عقد وعهد الاستخلاف الإلهى له.. فهو حر فى سياسة

---

(1) سورة الأعراف : الآية ٥٤.

(2) سورة طه : الآيتان ٤٩ ، ٥٠

(3) سورة البقرة : الآية ٣٠.

(4) سورة الحديد: الآية ٧

المجتمع والدولة، حرية لا تخرج به عن إطار حدود الوكيل والنائب والخليفة.. إنه سـيد فـى الكون، لا سيد الكون... إنه عبد الله وحده، وسيد لكل شيء بعده!... والله – سـبحانه – قـد سخر له كل قوى الطبيعة، لكنه هو وكل قوى الطبيعة لله – سبحانه وتعالى: ﴿ **قُلْ إِن صلاتِى ونُسكِى ومحياى ومماتِى لِلَّهِ رب الْعالَمِين (١٦٢) لا شَرِيك لَـه وبِـذَلِك أُمِـرتُ وأَنَـا أَولُ الْمسلِمِين** ﴾ [1]..

ولأن هو "وضع إلهى ثابت".. بينما "السياسة" أغلبها تدابير متغيرة ومتطـورة بحكـم ارتباطها بالواقع الحياتى المتغير والمتطور.. وقفت الشريعة الإسلامية – فى سياسة وتـدبير المعاملات الدنيوية والمتغيرة – عند المبادئ والقواعد والمقاصد وفلسفة التشريع.. تاركة للعقل الإنسانى والتجربة البشرية الإبداع والاجتهاد – فى فقه المعاملات – للسياسات التى تواكـب المتغيرات والمستجدات.. فمقاصد الشريعة وقواعدها ومبادئها وحدودها وأحكامهـا ثوابـت.. وفقه المعاملات تدبيرات سياسية واجتماعية واقتصادية متغيرة، ومحكومة بمقاصـد الـشريعة وحدودها.

فلا كل السياسة – كتدابير دنيوية –هى دين ثابت.. ولا هى منفصلة ومغـايرة للـدين الثابت.. ومن هنا كانت علاقة الإسلام بالسياسة هى علاقـة "التمـايز"، لا علاقـة "الوحـدة والامتزاج أو علاقة "المغايرة والانفصال".. فالسياسة – فى التصور الإسـلامى – هي: " تدابير مدنية"، بمعنى أنها تدبر اجتماع الإنسان، الذى هو "مـدنى" – أى "اجتمـاعى – بطبعه.. لكنها محكومة بالشريعة الإلهية الثابتة، ومن هنا سميت – فى الإسلام – بـ" السياسة الشرعية" – لأنها "مدنية" ذات مرجعية "دينية".. بل لقد عـرف علمـاء الإسـلام "الـسياسة الشرعية" بأنها: "السياسة المدنية" – ليس بمعنى أن "المدنى" هو المقابل "للدينى".. كمـا هـو معناه فى الفكر الوضعى الغربى – وإنما بمعنى أن "المدنى" هـو "الاجتمـاعى".. فالـسياسة الشرعية هى "التدابير الإنسانية، التى يسوس بها الإنسان الاجتماع البشرى، فى إطار ثوابـت الشريعة ومقاصدها.

فلا هى علاقة "الكهانة الكنسية" – التى دمجت ومزجـت الـسياسة بالـدين، فثبتـت المتغيرات الدنيوية بثبات الدين – ولا هى علاقة "العلمانية – الدنيوية"– التى فصلت الـسياسة عن الدين – وإنما هى السياسة الشرعية.. أى "العلاقة" و"التمايز" – فى ذات الوقـت – بـين السياسة والإسلام.

فالسياسة لا تقف فقط عندما جاء فى النصوص التى جاء بها الوحى الإلهـى – فـى القرآن الكريم –وبيانه النبوى – فى السنة النبوية – لأنها تـدابير للمتغيـرات والمـستجدات

---

(1) سورة الأنعام: الآيتان ١٦٢ ، ١٦٣

المتطورة دائما وأبدا، بتطور وتغير الزمان والمكان والمصالح والأعراف والعادات.. ولكنها – أى السياسة– تغاير ولا تخالف ولا تصادم ما جاء به الوحى الإلهى والبلاغ الربانى أو السنة النبوية الصحيحة، التى هى البيان النبوى للبلاغ القرآن..

فكل التدابير التى تحقق المصالح الشرعية المعتبرة، هى سياسة شرعية، يدعها الاجتهاد الإسلامى، ليحقق بها مصالح الفرد والأسرة والأمة والدولة والاجتماع الإنسانى والعلاقات الدولية.. وهى إسلامية بقدر ما تحقق المصلحة والعدالة للناس، وبقدر ما تنضبط بقيم الدين الإسلامى ومقاصد الشريعة الإسلامية.. بهذا تعتبر "السياسة" جزءا من "الشريعة"، رغم أنها إبداع إنسانى لبشر فقهاء.

ولهذه العلاقة بين الإسلام وبين السياسة، تميزت السياسة الشرعية – بتميز الإسلام، كدين – عندما لم تقف مقاصدها – كما هو الحال فى السياسة المنفصلة عن الدين – عند طلب الصلاح والنفع الدنيوى للحياة الدنيا وحدها.. وإنما كانت مقاصد هذه السياسة الإسلامية تحقيق مصالح وسعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة معا..

فالسياسة التى لا علاقة لها بالدين قد تحقق من الغنى والوفرة والقوة والغلبة ما يحقق للإنسان والمجتمعات الرفاهية والترف والحدود القصوى فى الذات والشهوات.. تحقق "قارونية المال" و"فرعونية القوة".. وهنا يكون صلاحها دنيويا صرفًا، يؤدى إلى ندامة وخسران فى الحياة الأخروية، يوم الدين – بل وإلى ندامة وخسران فى العواقب الدنيوية بعيدة المدى..

أما السياسة المحكومة تدابيرها بالمقاصد الشرعية، فهى التى تستهدف سعادة الإنسان وصلاحه فى الدنيا، باعتبار هذه الدنيا مزرعة الآخرة والمقدمة المفضية إليها.. ولهذه الخصيصة، جاء فى تعريف السياسة بالموسوعات والمصادر الإسلامية أنها:

"استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى فى العاجل والآجل، وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة" (١)

وأنها: " ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد" (٢) وأنها: " السياسة الدينية النافعة فى الحياة الدنيا وفى الآخرة. فهى تدبير للاجتماع الإنسانى على منهاج الدين" (٣).

فهى سياسة تدبير الدنيا وفق مقاصد الدين، لتكون السياسة– كالعبادة – سبيلا لرضاء الله – سبحانه وتعالى – وسعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة...

---

(1) الكليات – لأبى البقاء الكفوى – طبعة دمشق سنة ١٩٨٢م.

(2) أعلام الموقعين – لابن القيم ج٤ ص ٣٧٢ طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

(3) (المقدمة) لابن خلدون ص ١٥٠ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ.

وإذا كانت السياسة فى "دولة الكهانة الكنيسة" قد زعمتم أنها "دين خالص"، عندما ادعت "الدولة" أنها مقدسة، تحكم بالتفويض الإلهى، وبالحق الإلهى، وأن نيابتها إنما عن السماء.. فغدت هذه الدولة – سواء عندما حكم البابوات المعصومون – بزعمهم – أو الأباطرة الذين أضفى البابوات على سلطتهم القداسة– غدت هذه "الدولة الدينية" لا تسأل عما تفعل، وفعالة لما تريد.. الأمر الذى غيب الأمة تماما من معادلة السياسة، فوقفت هذه المعادلة: الله فالدولة الدينية فقط.. دون وجود للأمة وسلطانها..

فإن الدولة العلمانية – التى هى النقيض الكامل لدولة الكهانة الدينية – قد غابت الشريعة وانتفى الدين من معادلتها.. فيها: الأمة فالدولة.. ولا مكان للدين والشريعة فى معادلتها وسياساته.. أما الصيغة الإسلامية للسياسة فى الدولة الإسلامية، فإنها جامعة.. فيها: سيادة الشريعة الإلهية وخلافة الأمة لله، حال التزامها بالشريعة، وممارستها السلطات فى حدود الشريعة ونيابة الدولة عن الأمة، ملتزمة – كالأمة.. بإطار الشريعة وحدودها، وقائمة بما فوضت لها الأمة من مهام وسلطات..

فهى – الصيغة الإسلامية – الوحيدة الجامعة بين السماء.. والأمة.. والدولة –فى السياسة الشرعية للدولة الإسلامية...

****

تلك هى علاقة "السياسة" بـ "الإسلام".. وهذا هو موقف "الإسلام" من "السياسة".. وهو موقف متميز عن مواقف الأنساق الفكرية الأخرى فى هذا الموضوع. والله أعلم.